نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2018

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2018. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **"الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق"**، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن **"التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات"**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

بدأ الاقتصاد العالمي عام 2018 بدايةً يكسوها التفاؤل، في ظل التحسن الذي شهده النشاط الصناعي والتجاري العالمي عام 2017، ولكن ما لبث أن تراجع الانتعاش المُحقق نظراً لعدم اليقين بشأن السياسة التجارية، في ظل اتجاه القوتين الاقتصاديتين العالميتين –الولايات المتحدة الأمريكية والصين- إلى رفع الرسوم الجمركية على تجارتهما البينية تصاعدت على إثرها وتيرة الحمائية التجارية. كما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي التأثير الانكماشي الناتج عن عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في بعض الاقتصادات الكبرى في عام 2018. بناءً عليه، انخفض **معدل نمو الاقتصاد العالمي** إلى 3.6 في المائة عام 2018 مقابل 3.8 في المائة عام 2017.

على مستوى الاقتصادات المتقدمة، فقد تراجع معدل نموها المسجل خلال عام 2018 ليبلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 2.4 في المائة عام 2017. بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ورغم تحقيق دول المجموعة مُعدل نمو مرتفع عام 2018 مقارنة بالدول المتقدمة بلغ 4.5 في المائة، إلا أنه يعد أقل من المستوى المسجل عام 2017 البالغ 4.8 في المائة.

رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، إلا أن **معدل التضخم العالمي** قد سجل ارتفاعاً حيث ساهمت عدة عوامل في تزايد الضغوط التضخمية في عدد من الدول المتقدمة والنامية، من أهمها ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، وانخفاض قيمة عملات عدد من البلدان النامية على ضوء الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها خلال العام وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج هذه البلدان في ظل ارتفاع أسعار الفائدة على بعض العملات الرئيسة.

من جانبٍ آخر، تراجعت **معدلات نمو التجارة الدولية** عام 2018، حيث سجلت التجارة الدولية معدل نمو بلغ 3.8 في المائة عام 2018 مقابل 5.4 في المائة عام 2017 في ظل ظروف عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتأثيراتها السلبية على أنشطة الاستثمار والتصنيع ومناخ الأعمال وثقة المستثمرين.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فقد ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 10057.9 مليار دولار عام 2018 مقابل 9607.4 مليار دولار عام 2017. على **صعيد أسعار صرف العملات الرئيسة**، فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2018 جعلت الدولار الأمريكي يحقق خسائر مقابل بعض العملات الرئيسة الأخرى مقابل تحقيق مكاسب

خلال الأعوام السابقة، حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو، وشهد ثباتاً أمام الين الياباني.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

سجل أداء الاقتصادات العربية كمجموعة تحسناً ملموساً خلال عام 2018، وارتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف تلك الدول مدعومةً بنتاج تلاقي ظروف خارجية وداخلية كانت إيجابية في المجمل. فعلى مستوى التطورات الدولية، ساهم ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 في دعم الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية، وعلى السلع والخدمات المصدرة من الدول العربية ممّا كان له أثراً إيجابياً على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول. في المقابل تأثر أداء الاقتصادات العربية في النصف الثاني من نفس السنة، نتيجة ظهور انتكاسة في أداء الاقتصاد العالمي عقب تفاقم التوترات والخلافات التجارية وزيادة مستوى اللايقين في الأسواق المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار الفائدة إثر إنهاء العمل بسياسة التسهيل النقدي خاصة في الولايات المتحدة. وقد عقدَّت هذه التطورات وضعية المديونية لدى عدد من الدول النامية والعربية، وأثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نتيجة لارتفاع جاذبية الأصول المقومة بالدولار.

على مستوى العوامل الداخلية، فرغم تواصل التداعيات الناتجة عن الأوضاع التي تمر بها بعض الدول العربية، فقد حققت عدد من الدول العربية خلال عام 2018 معدلات نمو أعلى من تلك المسجلة في عام 2017، بفضل تحسن عائدات صادرات النفط، وظهور الآثار الإيجابية لتنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسات مالية أكثر حصافة. وسجل **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** في الدول العربية ككل نمواً بلغ نحو 8.0 في المائة عام 2018 بالمقارنة مع 2.8 في المائة عام 2017.

قُدّر **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** في الدول العربية كمجموعة بحوالي 6651 دولار عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ نحو 5.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. وفي حين شهد عام 2018 زيادة في الضغوط التضخمية في عددٍ من هذه الدول العربية نتيجة لعدة عوامل منها الزيادة في الطلب المحلي، وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود عقب تطبيق برامج إصلاح للسياسات المالية، فضلاً عن تأثر عددٍ من هذه الدول بالظروف الداخلية التي تمر بها، تراجعت تلك الضغوط في بقية الدول العربية، حيث انخفض متوسط **معدل التضخم** في الدول العربية كمجموعة من حوالي 8.1 في المائة عام 2017 إلى حوالي 7.9 في المائة عام 2018.

بلغ معدل نمو **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** في الدول العربية كمجموعة حوالي 2.6 في المائة عام 2018، مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.0 في المائة عام 2017. وسجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط معدل نمو بلغ نحو 2.5 في المائة عام 2018، مقابل معدل قدّر بحوالي 0.2 في المائة عام 2017، وسجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018 نموّاً بلغ نحو 2.3 في المائة، مقابل انكماش قدر بحوالي 0.3 في المائة عام 2017، أمّا في مجموعة الدول الأخرى، فقد ارتفع متوسط معدل النمو من حوالي 2.8 في المائة عام 2017 إلى حوالي 2.9 في المائة عام 2018

فيما يتعلق **بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي**، سجلت قطاعات الإنتاج السلعي زيادة في حصتها في الناتج على حساب قطاعات الخدمات، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية التي زادت حصته في الناتج من 22.0 في المائة عام 2017 إلى حوالي 26.8 في المائة عام 2018 بفضل النمو المرتفع الذي سجله هذا القطاع والذي بلغ نحو 31.9 في المائة عام 2018. وفي جانب **توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق**، فقد تراجعت حصص كلٍ من

الاستهلاك النهائي، بشقيه العائلي والحكومي، وكذلك الاستثمار، مقابل ارتفاع حصة فجوة الموارد بفضل ارتفاع حصة صادرات السلع والخدمات مدفوعة بمعدل نمو بلغ نحو 16.6 في المائة عام 2018.

وبالنسبة **لمؤشرات الفقر**، تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى أن نسب الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية تتراوح بين 4.8 في المائة في المغرب، و48.6 في المائة في اليمن وذلك باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تعتبر ضمن المجموعة الأقل فقراً في الدول العربية. تزيد نسبة الفقر عن 40 في المائة من السكان في كل من القُمر والسودان والصومال واليمن. وباعتبار دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن الظروف المعيشية في هذه الدول لها وزن أكبر في قيمة الدليل، بينما تساهم الجوانب المتعلقة بالصحة والتعليم بوزن أكبر في قيمة الدليل لدى الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع.

وبالإضافة إلى تواضع مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان، يعزى سبب انتشار الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية أيضاً إلى تواصل الظروف التي تشهدها بعض الدول العربية وتزايد عدد اللاجئين والمهجرين النازحين من أوطانهم الأصلية. وفي حين أن درجة التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق تعتبر منخفضة في الدول العربية بالمقارنة مع بقية دول العالم، حيث يتراوح معامل جيني بين 27.6 في الجزائر و45 في القُمر، إلا أن حصة شريحة أغنى مقابل حصة شريحة أفقر 20 في المائة من السكان تعتبر مرتفعة، حيث تتجاوز 10 أضعاف في كل من القُمر وجيبوتي، وتقع النسبة بين 5 و10 في بقية الدول العربية، ما عدا مصر والعراق والجزائر حيث تقل تلك النسبة عن 5 أضعاف.

التطورات الاجتماعية

حققت الدول العربية، خلال الفترة (2008 – 2018)، تقدماً ملحوظاً في مجالات **مكافحة الفقر، وتعميم التعليم والرعاية الصحية، وتمكين المرأة**. ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات الاجتماعية من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم.

يأتي هذا التقدم تتويجاً لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية الذي حققته الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي. لكنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، إلا أنّ غالبية الدول العربية لازالت تواجه تحديات رئيسة تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية وتحسين نوعيته لمقابلة الطلب المتنامي عليه في كل الدول العربية وخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى انتشار البطالة خاصة بين المتعلمين.

وقد بلغ **متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية**، وفقاً لدليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017، حوالي 0.699 (تنمية بشرية متوسطة: 0.645)، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.681، إلا انه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 0.895 [1].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، تقرير التنمية البشرية (2018).

التطورات القطاعية

الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث تلبيته للاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، واستيعابه لحجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توفيره السلع والمواد الأولية كمدخلات للعديد من الصناعات التحويلية والغذائية.

انخفض **الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية** إلى حوالي 119.9 مليار دولار في عام 2018، بتراجع بلغ حوالي 12.5 في المائة مقارنة بالمستويات المُسجلة عام 2017. ويُعزى معظم هذا التراجع في قيمة الناتج الزراعي خلال عام 2018 إلى انخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار في عدد من البلدان العربية ذات الموارد الزراعية المهمة (السودان ومصر وتونس وسوريا). ففي السودان مثلاً، الذي شكلت قيمة ناتجه الزراعي في عام 2018 حوالي 9.7 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة حوالي 394 في المائة مقابل الدولار. من جانب آخر تراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل مصر والجزائر وتونس وسورية والمغرب التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 61.9 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي، بين 4.2 في المائة في سورية و28.2 في المائة في مصر.

انخفضت **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي** للدول العربية إلى حوالي 4.5 في المائة عام 2018، مقابل 5.5 في المائة عام 2017. كما تراجع **نصيب الفرد من الناتج الزراعي** بنحو 17.3 في المائة ليصل إلى 302 دولاراً عام 2018 مقارنة مع 366 دولاراً عام 2017. فيما بلغ **نصيب العامل الزراعي** في عام 2017 من الناتج الزراعي حوالي 6,167 دولاراً.

تمثل **مساحة الأراضي المزروعة فعلياً** في الدول العربية عام 2017 حوالي 32.8 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة 220 مليون هكتار، وتمثل مساحة الأراضي المزروعة مطرياً حوالي 40 في المائة من المساحة التي تزرع بالمحاصيل الموسمية. ويقدر حجم المياه المتاح سنوياً بحوالي 258 مليار م3، منها 209 مليار م3 مياه سطحية و49 مليار م3 مياه جوفية ومحلاة.

تشهد أعداد **القوى العاملة بالزراعة** تناقصاً سنوياً إذ انخفضت من حوالي 27.1 مليون عامل في عام 2010 إلى حوالي 24.1 مليون مشتغل في عام 2017 أي بنسبة تراجع بلغت 1.7 في المائة سنوياً. ويعود سبب ذلك إلى ظاهرة هجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى لتضاؤل فرص العمل المُجدي في النشاط الزراعي.

سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2018، ويعود ذلك إلى تحسن مستوى الغلة لبعض المجموعات المحصولية المطرية وفي مقدمتها الحبوب، وكذلك للظروف المناخية المواتية، كما سجل الإنتاج الحيواني نمواً بلغ 3.6 في المائة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7 في المائة ليصل إلى حوالي 5.4 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 67 في المائة من حجم المخزون السمكي.

وعلى صعيد **تجارة المنتجات الزراعية**، فقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي في عام 2017 حوالي 62.4 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 0.5 في المائة عن العام السابق. واستمر العجز الغذائي في بعض السلع الغذائية حيث بلغ إجماليه حوالي 33.6 مليار دولار عام 2017. كما أن نسبة الإكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية مازالت منخفضة، من أهمها الزيوت والشحوم والحبوب والبقوليات والسكر.

الصناعة

حافظ قطاع الصناعة في الدول العربية على دوره المحوري في الاقتصاد العربي ذلك بفضل ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية بما يعكس التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حقق **الناتج الصناعي** في الدول العربية نمواً بلغ حوالي 24 في المائة، حيث ارتفع من 805 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 999.6 مليار دولار في عام 2018. ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 37.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، توزعت بين 26.8 في المائة، للصناعات الاستخراجية، و10.4 في المائة، للصناعات التحويلية.

أضحت **الصناعات الاستخراجية** من النفط والغاز الطبيعي هي القاطرة التي تحرك الاقتصاد العربي في الدول المنتجة للنفط بصورة مباشرة وفي الدول غير المنتجة للنفط بصورة غير مباشرة، وهي كذلك المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ ساهمت في العام 2018 بحوالي 26.8 في المائة من الناتج. وهي مُدخل هام للعديد من الصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة الكهربائية وحركة النقل، والمكون الوازن في الصادرات العربية وعامل مؤثر في التنمية العربية وفي النمو الاقتصادي العالمي. تكتسب الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية من نسبة الاحتياطيات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي إلى إجمالي الاحتياطيات العالمية، إذ بلغت في العام 2018 حوالي 48.6 في المائة من النفط و27.0 المائة من الغاز الطبيعي. تسهم هذه الصناعة أيضا في تزويد الأسواق المحلية والخارجية بالوقود بما يُقدر بحوالي 25.3 مليون برميل نفط يومياً في العام 2018 وحوالي 600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسوق سنوياً خلال عام 2018. ويتأثر الدور الكبير للصناعة الاستخراجية بكونها صناعة لموارد ناضبة غير متجددة.

تساهم **الصناعات التحويلية** في الدول العربية على حداثتها في تسريع التنمية وخلق فرص العمل وتنمية الموارد، حيث ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، وبذلك شكلت مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي حوالي 37.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2018، ووفرت حوالي 26.7 في المائة من فرص العمل المباشرة.

شهدت الصناعات التحويلية نموا مستمرا حيث بلغ الانتاج العربي من الاسمنت في العام 2018 حوالي 252.8 مليون طن، ومن الحديد الصلب حوالي 22.7 مليون طن، وبلغ ناتج قطاع البناء والتشييد حوالي 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ انتاج الدول العربية من صناعة زيت الزيتون في العام 2018 حوالي 708.5 ألف طن، ومن صناعة السكر حوالي 3.6 مليون طن في عام 2017. كما يعرض التقرير واقع الصناعات السمكية، وصناعة السيارات التي بلغ إنتاج الدول العربية منها في العام 2018 حوالي 546 ألف سيارة، وتناول صناعات تكرير النفط الذي بلغ في العام 2018 حوالي 9.1 مليون برميل يومياً، والصناعات البتروكيماوية والإيثلين التي أضحت المساهمة العربية فيها هامة على مستوى الإنتاج والتصدير، وأيضا خصصت نافذة عن التكامل الصناعي العربي، ويختتم الفصل ببحث تنافسية الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الخارجية.

النفط والطاقة

مرت **أسواق النفط العالمية** بموجة من التقلبات الحادة خلال عام 2018، وبخاصة خلال الربع الأخير منه. حيث شهدت انتعاشاً خلال الربع الأول، تزامناً مع قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) حتى نهاية عام 2018 من جهة، وانعكاساً لارتفاع الطلب العالمي على النفط بفضل تحسن أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في العام السابق (2017) واكتسب مزيداً من القوة من ناحية أخرى. وقد استمر هذا الانتعاش خلال الربع الثاني من العام الذي شهد تعديل في اتفاق خفض الإنتاج، على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية. وخلال الربع الثالث، بدأت أسواق النفط في التأثر نسبياً بتصاعد التوترات الجيوسياسية وكذلك التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. بينما شهد الربع الرابع تزايد التوقعات بشأن انخفاض معدل نمو الطلب العالمي على النفط، وتجدد المخاوف

بشأن ارتفاع إمدادات النفط العالمية، وقد ترتب على ذلك التوصل إلى تعديلات جديدة لإتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +)، بهدف المحافظة على توازن أسواق النفط، يأتي ذلك تزامناً مع حالة عدم اليقين المتعلقة بآفاق نمو الاقتصاد العالمي، والتي قد تنعكس بشكل سلبي على أسواق النفط العالمية خلال عام 2019.

بشكل عام، سجلت **أسعار النفط العالمية** ارتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2018 إلى 69.8 دولار/ برميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك كالعوامل الجيوسياسية ونشاط المضاربات وقوة أو ضعف الدولار الأمريكي.

كما سجل **الطلب العالمي على النفط** نمواً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ 1.9 مليون برميل/يوم عام 2017، ليصل مستواه إلى 98.8 مليون برميل/يوم عام 2018. وقد استمرت وفرة الإمدادات بشكل ملحوظ وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً من النفط الصخري، حيث ارتفع إجمالي الامدادات النفطية العالمية بنحو 2.4 مليون برميل/يوم، ليبلغ 98.8 مليون برميل/يوم، وقد استقرت **امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية** عند نفس مستوى العام السابق وهو 38.7 مليون برميل/يوم. في المقابل ارتفعت **الامدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك** بنحو 2.4 مليون برميل/يوم لتصل إلى 60.1 مليون برميل/يوم. ما ساهم في ارتفاع مخزونات النفط العالمية. كما تحققت خلال عام 2018 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.7 في المائة و1.9 في المائة على التوالي.

فيما يخص **نشاط الاستكشاف في الدول العربية**، فقد حققت خلال العام 7 اكتشافات نفطية و6 اكتشافات غازية، واستحوذت على أكثر من 48.6 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 27 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 29.2 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 15.5 في المائة من الإجمالي العالمي. كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2018 بنحو 188 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) أي بنسبة 1.3 في المائة ليصل إلى 14.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. ظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر، مع دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة **للمعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية**، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2018 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 30.8 و35.9 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

التطورات المالية

ساهمت التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية، من حيث مواصلة أسعار النفط اتجاهها التصاعدي، في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط التي شهدت زيادات كبيرة في حصيلة الإيرادات البترولية خلال عام 2018. وأولت الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط اهتماماً خاصاً لأمر تطوير التحصيل الضريبي، في إطار الجهود لتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط، حيث استكمل عددٌ منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي خلال عام 2018.

وكان لعودة التعافي الاقتصادي في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها، دوراً كبيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في هذه الدول. تعكس تطورات الإنفاق العام توجهاً إنتهجته معظم الدول العربية منذ عدة سنوات ماضية لاحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً في مستوى الإنفاق العام، خلال عام 2018، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية المتاحة وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية.

من جهةٍ أخرى، أثرت الظروف الداخلية غير المواتية في عدد من الدول العربية بشكلٍ سلبي على وضع الموازنات العامة في ظل المتطلبات الاقتصادية والمالية الناشئة جراء تراجع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. في ضوء ما تقدم، ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية** مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 19 في المائة، ليصل إلى حوالي 786 مليار دولار في عام 2018، ما يمثل حوالي 29.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع **إجمالي الإنفاق العام للدول العربية** كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليصل إلى حوالي 899.7 مليار دولار، ما نسبته 33.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لذلك، تراجع **عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية** ليصل إلى حوالي 113.7 مليار دولار في عام 2018، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 168.3 مليار دولار في عام 2017. كما تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 6.7 في المائة في عام 2017 إلى حوالي 4.3 في المائة في عام 2018.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية** المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 6.3 في المائة ليصل إلى حوالي 707.8 مليار دولار في عام 2018، مقارنة بحوالي 665.9 مليار دولار في عام 2017. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 128.7 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 110 في المائة في عام 2017.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

سجلت أوضاع السيولة المحلية تباطؤ على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 بفعل بعض العوامل التي أسفرت عن تراجع صافي الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية، حيث سجل معدل نمو السيولة على مستوى الدول العربية تراجعاً خلال عام 2018 ليصل إلى ما يقرب من 6.0 في المائة مقابل 8.7 في المائة مسجلة عام 2017.

في ظل ارتباط عدد كبير من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء أربع جولات لرفع أسعار الفائدة على الدولار في 2018، ارتفعت أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية التي تتبنى نظماً ثابتة لأسعار الصرف ومعظمها من البلدان العربية المصدرة للنفط للحفاظ على استقرار سعر الصرف. فيما تباينت توجهات أسعار الفائدة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف. بهدف احتواء جانبٍ من الضغوط التضخمية ودعم العملات المحلية.

من جانبٍ آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية في الدول العربية المستوردة للنفط سعيها إلى تعزيز مرونة أسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، وذلك في ظل نجاح الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعضها في تعزيز وضعية استقرار الاقتصاد الكلي. مكنت هذه التحولات في نظم الصرف عدداً من الدول العربية من المضي قدماً في تنفيذ سياساتها الرامية إلى استهداف التضخم وأعلن بعضها لأول مرة عن مستهدفات كمية لمعدلات التضخم. في هذا الإطار، واصلت هذه

المصارف سعيها إلى بناء أطر لتوقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط، ومتابعتها بشكل مستمر للمؤشّرات ذات العلاقة بالأسعار كهدف وسيط للسياسة النقدية، واستخدامها لسعر الفائدة في السوق النقدية كهدف تشغيلي للسياسة النقدية.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية. كما ركزت تدخلات المصارف المركزية على تمكين القطاع المصرفي من مواجهة التحديات التي ترتبط بمحدودية الموارد من العملات الأجنبية، وكذلك على دعم النمو الاقتصادي وزيادة مستويات الشمول المالي والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية.

أما على صعيد **القطاع المصرفي**، فقد تحسن أدائه خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام الماضي. حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في العام 2018، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

على صعيد **أسواق المال العربية**، جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2018 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2017. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المُدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 69.6 مليار دولار. فيما استمرت قيمة التداولات بالتراجع للسنة الرابعة على التوالي، لتسجل تراجعاً بنحو 3.5 في المائة.

على صعيد **الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية**، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الاجانب، بالمقارنة مع عام 2017، وسجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب مقارنة مع صافي تدفق سالب العام الماضي. هذا وقد حفل عام 2018 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات المنسجمة مع هذه المعايير والمعززة للإفصاح والشفافية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

بلغت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2018 ما قيمته 1920 مليار دولار مقارنة مع 1765 مليار دولار عام 2017 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8.8 في المائة بسبب ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1095.4 مليار دولار عام 2018 مقارنة مع 956.3 مليار دولار عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.5 في المائة عما كانت عليه عام 2017. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفعاً طفيفاً عام 2018 لتبلغ ما قيمته 824.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 808.8 مليار دولار عام 2017، أي ارتفاع بلغت نسبته 1.9 في المائة.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2018 فقد أظهرت البيانات موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى مختلف الشركاء التجاريين، فقد احتلت الصادرات البينية العربية 9.9 في المائة، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.5 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الاوروبي نسبة 15.5 بالمائة، وحققت آسيا تحسنا ملحوظا لتصل إلى 53.2 بالمائة في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 15.9 في المائة.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2018 فقد انخفضت الواردات من معظم الشركاء التجاريين بنسبة 2.0 بالمائة، وسجلت الواردات من الولايات المتحدة نسبة انخفاض بلغت 8.3 في المائة ومن الاتحاد الاوروبي بنسبة 1.8 في المائة، في المقابل ارتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 8.9 بالمائة وكذلك من الهند بمعدل 32.6 في المائة على الرغم من انخفاض نسبة الواردات من آسيا بنسبة 24.9 في المائة.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة** مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فبلغت حوالي 63.4 في المائة عام 2018 مقارنة مع 59.2 في المائة عام 2017 مع انخفاض في نسب القطاعات الأخرى، بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية. سجلت المصنوعات نسبة 28.8 في المائة وكذلك السلع الزراعية لتبلغ 7.1 في المائة من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ما نسبته 65.1 بالمائة بينما انخفضت السلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً محققة نسبة 18.8 من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2018.

أما بالنسبة **للتجارة السلعية العربية البينية**، فقد شهد عام 2018 تواصل التحسن في أداء التجارة العربية السلعية البينية، انعكاساً لاستمرار الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية للعام الثاني على التوالي. إضافة الى ذلك، تحسنت حركة التجارة بين الدول العربية مع التحسن الذي تشهده الظروف الداخلية ببعض تلك الدول. كمحصلة للتطورات المذكورة، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2018 بمعدل بلغ حوالي 6.2 في المائة لتصل إلى نحو 109.6 مليار دولار، مقابل حوالي 103.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

على صعيد **الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية**، حققت التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2018 مساهمة قدرها حوالي 6.0 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وبخصوص مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

فيما يتعلق **بتجارة الخدمات**، شهد عام 2018 ارتفاع العجز المسجل بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كنتيجة لزيادة المدفوعات من الخدمات بنسبة 4.9 في المائة. كما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 5.4 بالمائة خلال عام 2018 لتبلغ حوالي 212.9 مليار دولار مقابل حوالي 202 مليار دولار مسجلة بعام 2017. يُعزى ذلك للتحسن المتواصل الذي تشهده المتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية. هذا، في حين ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 4.9 في المائة لتبلغ حوالي 327 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 312.3 مليار دولار محققة بالعام المقابل، نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بكل من النقل والشحن والتأمين بسبب زيادة قيمة الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة.

كمحصلة لتلك التطورات سالفة الذكر في كل من المتحصلات والمدفوعات الخدمية فقد ارتفع العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، مسجلاً نسبة قدرها 3.9 في المائة ليصل إلى نحو 114.5 مليار دولار مقابل حوالي 110.2 مليار دولار تمثل عجز محقق خلال العام السابق.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

انعكست الزيادة الملحوظة التي شهدتها أسعار النفط العالمية على أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2018، الأمر الذي أدى الى ارتفاع **الفائض بالميزان التجاري** لتلك الدول بنسبة قدرها 98.1 في المائة ليصل إلى نحو 318.4 مليار دولار. في المقابل، زاد العجز المسجل بكل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب بلغت حوالي 24.3 بالمائة و11.3 في المائة على التوالي خلال عام 2018. كنتيجة لذلك ارتفع

فائض ميزان المعاملات الجارية المحقق للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 إلى حوالي 133.9 مليار دولار، بما يعادل 5.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018. كمحصلة للتطورات المذكورة السابقة تحول **العجز الكلي لموازين مدفوعات** الدول العربية كمجموعة المسجل خلال عام 2017 والبالغ نحو 56.3 مليار دولار إلى فائض قدره حوالي 15.1 مليار دولار خلال عام 2018.

على صعيد **تطورات الدين الخارجي وأعباءه** على الدول العربية، فقد شهد إجمالي الدين الخارجي للدول العربية المقترضة والمتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 9.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 290.1 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 264.6 مليار دولار بنهاية عام 2017. وتُعزي الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المُرتفع في ضوء الضغوطات المالية التي تواجهها. في المقابل، شهدت خدمة الدين العام الخارجي انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي 19.9 في المائة لتصل إلى حوالي 21.6 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 26.9 مليار دولار بنهاية عام 2017. جاء هذا التراجع على خلفية انخفاض خدمة الدين الخارجي في ست دول عربية تمثل خدمة مديونيتها 94 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة.

بالنسبة **لمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة** كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 35.5 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 30.9 في المائة بنهاية عام 2017. جاء ذلك كمحصلة لتسارُع وتيرة نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى الدول العربية المقترضة كمجموعة. في ذات السياق، فقد شهد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة ارتفاعاً طفيفاً بلغ حوالي نقطة مئوية لتصل نسبته إلى 9.7 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13.7 بنهاية عام 2017.

عكست **أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار** التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2018 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال ذلك العام. من جانب أخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل اليورو والدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2018.

(فصل محور التقرير)

الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق

يُعرف الشمول المالي بكونه "إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة". يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشرة التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل.

على المستوى الإقليمي، يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محوراً هاماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما لذلك من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي. على ضوء ما سبق، يهتم فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام بتناول موضوع واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية.

تطرق الفصل إلى أهمية الشمول المالي والدلائل الدولية فيما يتعلق بالعلاقة الطردية ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتي أثبتتها العديد من الدراسات. ينبع جوهر العلاقة ما بين المتغيرين إلى دور الشمول المالي في خفض الفقر، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات والمجموعات المهمشة، وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل، وتجنب صدمات الدخل، والتقلبات في مستويات الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية بالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد والشركات ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تم في إطار هذا الفصل تقدير العلاقة بين بعض متغيرات الشمول المالي المتضمنة في قاعدة بيانات المؤشر الدولي للشمول المالي Findex الصادر عن البنك الدولي، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج البيانات المقطعية لعدد 114 دولة على مستوى دول العالم من بينها ثلاثة عشرة دولة عربية. أظهرت النتائج معنوية متغيرات الشمول المالي المستخدمة في النموذج في تفسير التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع نسبة امتلاك الأفراد البالغين للحسابات في المؤسسات المالية بواحد في المائة إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.78 في المائة.

من جانب آخر، تطرق الفصل إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية استناداً إلى عدد من مؤشرات الشمول المالي للأفراد والمشروعات، وبين أنه على الرغم من تحسن بعض مؤشرات الشمول المالي ما بين عامي 2011 و2017، حيث ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات المالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3 في المائة عام 2011 إلى 37.2 في المائة في عام 2017، إلا أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي.

اهتم الفصل كذلك بإلقاء الضوء على أبرز تحديات الشمول المالي في الدول العربية بما يشمل انخفاض مستويات المنافسة المالية، والحاجة إلى تقوية البنية التحتية للقطاع المالي، وتوفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي ومن أبرزها بينها توفر أنظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول. علاوة على الحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتقوية دور المؤسسات المالية غير المصرفية، وتطوير بيئات الأعمال، ورفع مستويات التثقيف المالي.

في سياق التحديات السابق الإشارة إليها، تطرق الفصل إلى المبادرات الإقليمية والقطرية المبذولة لتحسين مستويات الشمول المالي. فعلى صعيد المبادرات الإقليمية يتبني كل من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من المبادرات والتدخلات الهادفة إلى تيسير فرص نفاذ الأفراد والمشروعات إلى التمويل لاسيما فيما يتعلق بنفاذ الشباب والإناث وسكان المناطق الريفية للتمويل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر، وعلى مستوى المبادرات القطرية، تطرق الفصل إلى جهود الحكومات العربية على صعيد تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي، إضافة إلى مساعي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبني برامج وسياسات لحفز نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي وغير المصرفي.

اهتم الفصل بتقديم بعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات ذلك بما يشمل: تبني استراتيجيات وفق رؤى قومية للشمول المالي، وتعزيز البنية الأساسية للشمول المالي، والاستفادة من الفرص التي تقدمها التقنيات المالية الحديثة لرفع مستوى الشمول المالي، وتقوية ودعم دور القطاع المالي غير المصرفي، وضرورة توفير المتطلبات الأساسية اللازمة للشمول المالي، وتوجيه المزيد من الاهتمام بتمويل المشروعات متناهية الصغر.

العون الإنمائي العربي

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

يقدم الجزء الأكبر من **العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي** من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، وسلطنة عمان. وتوجه المساعدات الحكومية الثنائية إما لدعم مشروعات التنمية أو كدعم مباشر لخزينة الدول المستفيدة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية. ومن جانب آخر يتسم هذا العون في تقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الممولة.

بلغ إجمالي التزامات **العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2018 حوالي 13.9 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نسبته حوالي 29 في المائة بالمقارنة مع العام السابق من خلال تقديم 233 قرضاً و281 معونة. كما قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق المساعدات الفنية لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية، ودعم وتعزيز قدرة مؤسسات الدول المستفيدة لتمكينها من تطوير الكوادر الفنية والإدارية ولتحسين مستويات أدائها. يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2018، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 3.1 مليار دولار تشكل حوالي 22.5 في المائة من إجمالي المساعدات المُقدمة خلال عام 2018.

بلغ **المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** حتى نهاية عام 2018 حوالي 218 مليار دولار. وتنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 115.3 مليار دولار بما يُمثل 52.9 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال تحرير تجارة الخدمات

يعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو والتنمية، لما له من أثر في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعيم تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولإسهامه المباشر في الإنتاج كونه يمثل حلقة هامة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. حققت صادرات الخدمات التجارية على المستوى العالمي نمواً بنسبة 8 في المائة في عام 2017، حيث بلغت 5.28 تريليون دولار أمريكي، بما يمثل نحو ثلث قيمة صادرات السلع، فيما يقدر مواصلتها النمو بنسبة 9.5 في المائة لعام 2018 وفق بيانات الاونكتاد، وهو ما يفوق معدلات النمو المسجلة على صعيد الصادرات السلعية.

فيما يتعلق بالدول العربية، يبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي 48 في المائة، فيما تبلغ مساهمته في التشغيل بنحو 54.9 في المائة. حرصت البلدان العربية على إدماج التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات تحرير التجارة البينية إدراكاً من الدول العربية للأهمية الاستراتيجية لتجارة الخدمات، وخطوة نحو

تعميق مستوى التكامل الاقتصادي العربي مدفوعةً برغبة الدول العربية في تحقيق تكتل اقتصادي قوي قادر على الاستفادة من موارده وله القدرة على الدفاع عن مصالحه أمام العالم الخارجي.

بدأت المفاوضات بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة في الخدمات رسميا في مطلع عام 2001، بعد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإدماج التجارة في الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك توافقاً مع الالتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. وقد بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، فيما تم في عام 2003، اعتماد الإطار العام للاتفاقية وإقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كللت هذه المفاوضات بالنجاح في عام 2017 بتقديم عشرة دول عربية جداول التزاماتها النهائية في إطار الاتفاقية ومن ثم صدور قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتلا ذلك قبول عرض دولة الكويت للانضمام إلى الاتفاقية ليرتفع عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية إلى إحدى عشرة دولة عربية، فيما لا تزال الدول العربية الأخرى تسعى للانضمام إلى الاتفاقية بعد استيفاء جداول التزاماتها.

من المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2019، وذلك بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق ثلاثة دول عربية عليها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثين مادة تتشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق سهولة انسياب الخدمات وموردیها بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاق دون عقبات مُقيدة للتجارة وفي ظل قواعد ومبادئ محددة من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية عبر جولات متتالية من المفاوضات.

في هذا الإطار، تتمتع البلدان العربية بصفة عامة بمميزات نسبية في قطاعات الخدمات السياحية والسفر، والتشييد والهندسة، والبعض الآخر في الخدمات المالية (المصارف وسوق المال، والتأمين). كما أن مجموعة أخرى من الدول العربية لديها قدرات في الخدمات التعليمية والصحية، وغيرها من مجالات الخدمات الأخرى. وقد أثبتت الدول العربية وجودها على الساحة الدولية والاقليمية كمصدر قوي وكفء للعديد من الخدمات (مثل النقل والسياحة والانشاءات والاتصالات) على عكس السلع التي لم تحقق فيها الدول العربية نفس النجاح، بل أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العربية التي أضحت منافسة على الصعيد العالمي. ومن هنا تأتى أهمية الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات والتي من شأنها أن تساعد الدول العربية بمؤسساتها التجارية على تحقيق المزيد من فرص نفاذ أفضل لصادراتها على الصعيد العربي.

إن اتفاقات التجارة الاقليمية تعد بمثابة أداة هامة للدفع قدماً ببرامج التكامل الاقتصادي بصورة أكثر عمقاً. في هذا الصدد، سوف يتيح وجود اتفاق عربي لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية الفرصة لتواجد منصة دائمة للدول العربية لمناقشة سبل التعاون العربي لتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في الخدمات ورفع معدلات التجارة البينية العربية، والعمل على تطوير طبيعة الأنشطة الخدمية وزيادة القيمة المضافة لتلك الخدمات مما يسمح للدول العربية بمواكبة عمق واتساع التطور الغير مسبوق في هذا القطاع عالميا.

تتفاوض الدول العربية حالياً للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي الذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي، ولن تنجح مجهودات تعزيز التجارة العربية البينية السلعية دون المضي جنباً إلى جنب في تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية العربية في الخدمات.

ولكي يتسنى الاستفادة القصوى من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لابد للدول العربية الاعضاء في الاتفاقية الترويج وزيادة وعي القطاع الخاص بالاتفاقية، وخلق منصات للتواصل مع كل الجهات المستفيدة لتشجيع الدخول في مجالات جديدة للاستثمار في القطاعات غير التقليدية خاصةً تلك الداعمة لسلاسل القيمة مثل خدمات الاستشارات والخدمات المالية والتعبئة والبحث والتطوير، إضافة إلى بحث سبل التوسع في الاستثمارات البينية في مجـال تـقنية المعلـومـــــات والاتصالات خاصةً لما لهذا القطاع من القدرة على امتصاص الأزمات ودعم باقي القطاعات. يستلزم الوصول إلى المزيد من تحرير تجارة الخدمات ما بين الدول العربية تبني عدد من السياسات من بينها:

- السعي إلى ضمان توفر الإطار التشريعي الملائم لتنظيم تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي.
- إنشاء مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة الجهات ذات الصلة بالقطاعات الخدمية يختص بوضع استراتيجية متكاملة لتنمية وتطوير القطاعات الخدمية وتحديد ومستوى تحرير القطاعات الخدمية الذي سيدعم أهداف السياسة الوطنية.
- مراجعة التشريعات كخطوة لجعل القواعد والقوانين أكثر فاعلية وحذف القواعد غير الضرورية والمعيقة لحركة التجارة.
- أهمية الدخول في اتفاقيات للاعتراف المتبادل والتوافق مع المعايير الدولية، وخلق شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية لتسهيل تبادل البيانات ولوضع معايير لتقييم الأداء لرفع مستوى التحرير الفعلي وتسهيل تقارب القطاعات الخدمية.
- تذليل القيود المفروضة على انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولاسيما تلك التي تنعكس سلباً على الاستفادة الكاملة من التزامات التحرير.
- الحاجة الى دخول في جولات جديدة من التفاوض للوصول الى مستوي أعلي من التحرير، وذلك وفقا لبنود اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

واصل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018 تراجعه لارتباط أدائه بسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية عبر تشديد الحصار وشن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة.

في هذا الإطار، تراجع **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** في فلسطين بالأسعار الثابتة عام 2018 ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 3 في المائة عام 2017، ونتج هذا التباطؤ عن التراجع الحاد في قطاع غزة بنسبة 7 في المائة خلال عام 2018. انعكاساً لتباطؤ مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة انخفاضاً في أعداد العاملين. وعليه ارتفع معدل البطالة من 29 في المائة إلى 31 في المائة، فيما بين عامي 2017 و2018، مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع مستويات الفقر بصورة حادة، علماً بأن معدلات البطالة لم تكن قد تجاوزت 14.1 في المائة عام 2000.

شهد عام 2018 انخفاض صافي الإيرادات العامة بنسبة 4 في المائة مقارنة مع عام 2017 نتيجة لتراجع إيرادات المقاصة بنسبة 7 في المائة مقارنة مع عام 2017، التي تُعتبر المساهم الأكبر في إجمالي صافي الإيرادات العامة بما نسبته 66 في المائة. فيما شهد الميزان التجاري الفلسطيني عجزاً، إذ أدى انخفاض صافي التحويلات الجارية إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري الفلسطيني بنسبة 6 في المائة خلال عام 2018.

استهدفت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية كل جهد ممكن لتكييف البنى الإنتاجية الفلسطينية بما يلائم متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي وذلك من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية وفتح أسواق الضفة وغزة لمنتجاتها دون قيود، ومحاربة المنتجات الفلسطينية عن طريق الأسعار أو المصادرة أو منع التصدير، ومن جهة ثانية منعت إسرائيل المناطق الفلسطينية من الاستيراد إلا من خلالها.

انعكست هذه التطورات بشكل ملحوظ على سوق العمل الفلسطيني الذي يعاني من الكثير من التحديات التي تؤثر على أدائه بما أسفر عن ارتفاع ملحوظ لمعدلات البطالة وانخفاض ملموس لمستويات أجور العمالة، وتدهور ظروف العمل في سوق العمل الفلسطيني ومن ثم تفاقم لأوضاع الفقر. وهو ما ينذر بوقوع أزمة اجتماعية واقتصادية، خاصة وأن الاحتلال يمنع الحكومة الفلسطينية من العمل بحرية في مناطق (C) التي تشكل حوالي (60 في المائة) من مساحة الضفة الغربية، ما يعطل كل مشاريع التنمية ومحاولات النهوض الاقتصادي ويتسبب بالتقويض المستمر والمتتالي لخطط التنمية.